

الاستعراض الاستراتيجي العشري لدراسة ماشيل

الأطفال والنزاع في عالم متغير

موجز تنفيذي

لتقرير الاستعراض الاستراتيجي المقدم إلى الجمعية العامة، الوثيقة A/62/228

هدف الاستعراض. يعتبر الاستعراض العشري لدراسة غارسا ماشيل، "أثر النزاع المسلح على الأطفال" تقييما متعدد الوجوه للأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح. كما أن الاهتمام بمسائل الأطفال والنزاعات المسلحة خلال العقد التالي لصدور "دراسة ماشيل" في ١٩٩٦، التي كانت حدثا مشهودا، تركز على بلدان ومسائل معينة مثل تسريح الأطفال الذين جندتهم بطريقة غير قانونية المجموعات المسلحة وإعادة إدماجهم في المجتمع. ويهدف الاستعراض الاستراتيجي إلى استرعاء الانتباه إلى تشكيلة واسعة من المسائل والتطرق إلى مخلفات النزاعات من حيث كل الآثار وعلى كل الأطفال وفي كل الحالات. وقد حدد تقرير الاستعراض الاستراتيجي التحديات والأولويات المستجدة والاستجابات المطلوبة للعقد القادم.

طبيعة النزاع المتغيرة. انحسر عدد النزاعات المسلحة الكبرى وإن كانت طبيعة النزاع قد تغيرت. ولقد أصبحت الآن النزاعات بين الدول، على خفة حدتها، أهم شكل من النزاعات. وإذ يسلم التقرير بهذه النزاعات غير المحتدمة^(١)، فإنه يلاحظ حدوث ارتفاع حقيقي في عدد النزاعات العالمية خلال عام ٢٠٠٦ حيث وصلت إلى ٥٦ نزاعا مقارنة بعددها الوارد أصلا في دراسة ماشيل والذي كان ٣٠ نزاعا عالميا. وعلى غرار ذلك، فإن هذه الأنواع المختلفة من النزاعات المسلحة قد شكلت تهديدات جديدة للأطفال. فالنزاعات المسلحة اليوم، التي غالبا ما تكون فيها ضالعة مجموعة صغيرة وسيئة التدريب، تستفيد من انتشار الأسلحة الصغيرة ويمكن تأجيجها وإطالتها باستغلال الموارد الطبيعية وبالحوافز الاقتصادية وشارك فيها أحيانا صور متبدلة من منظمات الجريمة المنظمة أو أشكال الإرهاب. كما أن المدنيين، ولا سيما الأطفال، يتزايد استهدافهم وتكون عليهم العواقب أشد.

(١) النزاعات غير المحتدمة هي تلك التي تودي فيها المعارك بعدد أقل من الموتى و/أو تلك التي لا تكون فيها الدول طرفا في النزاع.

الآثار على الأطفال. لقد أصبح الأثر على الأطفال أكثر وطأة من أي وقت مضى. فالحرب تنتهك كافة حقوق الطفل. وازداد الاعتناء بالآثار المباشرة للحرب خلال العقد الأخير - التجنيد غير القانوني والعنف الجنسي والتشريد والقتل والبتير والفصل عن العائلة - والاتجار والاحتجاز غير المشروع. وبالإضافة إلى هذه الآثار، فإن العواقب غير المباشرة للحرب - بما في ذلك فقدان الخدمات الأساسية مثل المياه ومرافق الصرف الصحي والصحة والتعليم، فضلا عن ازدياد الفقر وسوء التغذية والأمراض - كان لها وقع ماثل مروع للأطفال. بيد أنها كثيرا ما أغفلت. وإن أثر النزاع المسلح على الأطفال يديم الفقر والامية والوفاة المبكرة، مما يحرم الأطفال من أسرهم ومن الأمن والتعليم والصحة وفرض النمو. وسواء أكان النزاع سببا أم نتيجة، فإنه يشكل النزاع عائقا كبيرا أمام تنفيذ إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية، ويستوي في ذلك اعتباره سببا أو أثرا.

التقدم المحرز حتى اليوم. شهد العقد المنصرم كثيرا من التقدم في استحداث قواعد ومعايير ومبادئ توجيهية برنامجية لحماية الأطفال واستجابة احتياجاتهم وحقوقهم في حالات النزاع المسلح. وما زال هناك، مع ذلك، العديد من الفجوات والتحديات في مجالات التطبيق والتنفيذ ورصد هذه التطورات الإيجابية.

تحديات المستقبل. يوصي الاستعراض الاستراتيجي بتوسيع نطاق العمل في أربع مجالات، ألا وهي: التطبيق الشامل للقواعد والمعايير العالمية، وعلى سبيل الأولوية، إنهاء الإفلات من العقاب، ورعاية وحماية الأطفال من باب الأولوية أثناء النزاع المسلح؛ وتعزيز القدرات والشراكات؛ ومنع نشوب النزاعات وبناء صرح السلام.

إنهاء الإفلات من العقاب وتحقيق الالتزام العالمي بالمعايير العالمية. أظهرت الجهود العالمية لإنهاء إفلات مرتكبي الجرائم ضد الأطفال أثناء الحرب من العقاب، إنجازا كبيرا خلال العقد الفائت. وكانت هذه هي أولوية واضحة من أولويات لدراسة ماشيل الأصلية ومن أولويات الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالأطفال والمعنونة "عالم صالح للأطفال" التي اعتمدها ١٨٠ بلدا في أيار/مايو ٢٠٠٢. وقد تحقق الكثير بالتصديق على البروتوكول الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة والتنفيذ الذي تم مؤخرا لآلية الرصد والتبليغ المتعلقة بانتهاكات حقوق الأطفال إبان النزاعات المسلحة، التي دعا إليها مجلس الأمن طبقا لقراره ١٦١٢، واعتماد العديد من الدول الأطراف لالتزامات باريس ومبادئ باريس لمنع التجنيد غير القانوني للأطفال. وكان للاهتمام الدولي بالعدالة والمساءلة - بما في ذلك من خلال عمل لجان الحقيقة والمحكمة الجنائية الدولية والمحاكم والحاكم الوطنية - دور إيجابي في العديد من البلدان خلال السنوات الأخيرة.

ولكن، ما زالت هناك ثغرات واسعة في مجال التطبيق والتفشي المزعج لاستمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال على أرض الواقع. وتحتاج الدول إلى ضمان التزام بالقواعد والمعايير العالمية وتطبيقها عالميا وإلى دعم وحماية حقوق الأطفال الذين أصبحوا طرفا في الإجراءات العدلية كضحايا أو شهود.

أولوية احتياجات الأطفال. المطلوب بذل المزيد من الجهد لتعزيز وتوسيع القدرات على نطاق كل القطاعات لتحسين رعاية وحماية الأطفال. ولتحقيق الاستجابة الشاملة لجميع الأطفال المتأثرين بالتزاع المسلح، يتحتم على الدول ضمان الحصول على الخدمات الأساسية الجيدة وتخصيص موارد كافية لبرامج الإدماج والانتعاش طويلة الأمد. وتحتاج التدخلات الجارية في مجالات الصحة والتغذية إلى المزيد من الدعم المتواصل كما يجب تكثيف التركيز على أنظمة الدعم والحماية وتوفير التعليم لأجيال من الأطفال الذين حرّمهم التزاع المسلح من التمدرس. كما يتعين على الدول تركيز اهتمامها على الاحتياجات المالية والأمنية للنساء والأطفال بعد أن تضع التزاعات أوزارها، وجعل جمع شمل الأسر من أولى الأولويات وضمان إيجاد برامج ذات أسس مجتمعية طويلة الأجل.

منع نشوب التزاعات وبناء صرح السلام. يتوجب على الدول وغيرها من الفاعلين أن تجعل احتياجات الأطفال على قمة أولوياتها في كافة عمليات إحلال السلام وبناء صرح السلام، مما في ذلك إيراد الأحكام في اتفاقيات السلام وهياكل ما بعد التزاع. ولا مراء أن الاستثمار في حماية رفاهية الأطفال يعتبر جزءا لا يتجزأ من عملية بناء صرح السلام ومنع نشوب التزاعات. وهكذا فقط يمكن تخفيف المظالم مستقبلا وبناء القدرات واستدامتها من أجل القيادة المسؤولة والحوار والمصالحة لما بعد الجيل القادم. ومع الاعتراف بالدور الخاص الذي يقوم به الشباب في توطيد دعائم السلام وبناء صرح السلام، فإنه ينبغي بذل الجهود لإشراكهم بنشاط في هذه العمليات.

لكل شخص دور يقوم به. ينبغي للدول ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني الوفاء بمسؤولياتهم بالعمل سويا ومع أصحاب المصلحة الآخرين لكي يُستجاب استجابات شاملة لرعاية وحماية جميع الأطفال المتأثرين بالتزاعات المسلحة.

مشاركة الأطفال والشباب. بينما تتسع الفرص أمام الأطفال والشباب المتأثرين بالتزاعات، فإن مشاركتهم في اتخاذ القرار تظل محدودة. ينبغي بذل المزيد من الجهود الجادة لإزالة العوائق الثقافية والنظمية التي تعيق المشاركة، وفهم دوافع الشباب والاستجابة بهدف تمكينهم من المشاركة في تعزيز التغيير بلا عنف.